

## نعمل على بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي الخاص لعمارة دوره في النمو

# وزير الصناعة مازن يوسف: خيار التصدير كمحرك للنمو الاقتصادي واقعي جداً وإمكانيات تحقيقه متاحة

العمل على  
الإحلال الذكي  
الانتقائي  
للواردات التي  
نملك فيها  
مقومات  
اقتصادية



حاوره: محمد رakan مصطفى

اعتبر وزير الصناعة مازن يوسف خيار التصدير كمحرك للنمو الاقتصادي واقعياً جداً، مؤكداً أن الإمكانيات لتحقيق ذلك متاحة.  
ولأن الصناعة عصب الإنتاج، وأساس العملية التصديرية، بين الوزير أن الوزارة تعمل على وضع إستراتيجية للصناعة وإعادة تقييم المؤسسات والمعامل بالكامل وإيجاد حلول مستدامة،  
لافتاً إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاع الصناعي الخاص بكل مكوناته، وما زالت الجهود منصبة نحو دعم هذا القطاع وتقديم التسهيلات وإصدار التشريعات اللازمة، مع التأكيد أن الجهود تتوجه إلى دعم كل القطاعات الصناعية بما فيها الصناعات التصديرية، ومنها الغذائية والنسيجية والهندسية حتى بتنا نشهد انتلاق صناعة نقيلة كالحديد والإسمنت وصولاً إلى تجميع السيارات، وعلى الرغم من أن هذا القطاع قادر على التكيف، وهو حريص على منشأته وإنتاجه وموقعه في الأسواق المحلية والخارجية، إلا أن هذا لا ينفي وجود عدمن الصعوبات والتحديات التي تتعارض سير عمل القطاع، سواء ما واجهه أثناء الحرب، ما أدى إلى خسارة العديد من منشأته والتجهيزات والموارد البشرية، وحتى الأسواق، وهذا يعني خسارة الإنتاج المحلي لمساهمة مهمة.  
ويتم التركيز على دراسة هيكلة الوزارة والمؤسسات إلى العمل على وضع خريطة صناعية للمؤسسات

للقطاعين العام والخاص، على اعتبار أن مسؤولية الوزارة تجاه القطاع الخاص سوف تدرج ضمن الخريطة الاقتصادية، مع تأكيد أهمية العمل ضمن روح التشاركيّة، أو تحويل جزء من مؤسسات القطاع العام إلى شركات قابضة مساهمة، لكن مع الحفاظ على ملكيتها، ووجود شريك إستراتيجي، ومع الحفاظ على النسبة الأكبر للوزارة، وذلك بهدف تعزيز قيمة الأصول التي تملكها الدولة، وتحويلها إلى شركات رابحة.

وتنتمي حالياً دراسة كامل الشركات ليعاد استثمارها بأي طريقة كانت، سواء عبر التشاركيّة أم غيرها، بغية التوصل إلى تحقيق إيرادات ريعية من خلال استثمارها، والمهم أنه لن يتم تركها على ما هي عليه في الوضع الحالي.

كيف تتعامل الوزارة بشكل خاص، والحكومة بشكل عام، مع الإشكاليات التي تعيق قطاع التصدير، ولاسيما الفساد والروتين الذي يزيد من أسعار المنتجات القابلة للتصدير؟

■ يتم العمل على معالجة ملفات الفساد ضمن منهجية واضحة، بهدف مكافحة حالات الفساد، سواء المالي أم الإداري، أينما وجد، وذلك من خلال دراسة وتقييم أداء المؤسسات والشركات التابعة للوزارة وفق الأنظمة والقوانين النافذة، إضافة إلى العمل على وضع خريطة صناعية للمؤسسات

مستوى العالم.

■ ما القطاعات التي تستهدفها الحكومة في خططها لدعم الصناعات التصديرية؟ وكيف تتواءم بين القطاعين العام والخاص؟

■ يتم العمل على وضع إستراتيجية للتصدير وإعادة تقييم المؤسسات والمعامل بالكامل وإيجاد الحلول الإستراتيجية للإقلاع فيها مجدداً ضمن حلول مستدامة.

وكما ذكرت عملت الحكومة على دعم القطاع الصناعي الخاص بكل مكوناته وما زالت الجهود الحكومية منصبة نحو دعم هذا القطاع وتقديم التسهيلات وإصدار التشريعات الازمة، مع التأكيد أن الجهود تتوجه إلى دعم كل القطاعات الصناعية بما فيها الصناعات التصديرية، ومنها الغذائية والنسيجية والهندسية حتى بتنا نشهد انتلاق صناعة نقيلة كالحديد والإسمنت وصولاً إلى تجميع السيارات، وعلى الرغم من أن هذا القطاع قادر على التكيف، وهو حريص على منشأته وإنتاجه وموقعه في الأسواق المحلية والخارجية، إلا أن هذا لا ينفي وجود عدمن الصعوبات والتحديات التي تتعارض سير عمل القطاع، سواء ما واجهه أثناء الحرب، ما أدى إلى خسارة العديد من منشأته والتجهيزات والموارد البشرية، وحتى الأسواق، وهذا يعني خسارة الإنتاج المحلي لمساهمة مهمة.

ويتم التركيز على دراسة هيكلة الوزارة والمؤسسات إلى العمل على وضع خريطة صناعية للمؤسسات

■ تعمل الحكومة حالياً على الاستراتيجية الوطنية للتصدير في إطار اختيار قطاع التصدير محركاً

للنحو الاقتصادي في البلد، فإلى أي درجة يمكن أن يكون هذا الخيار واقعياً؟ وهل لدينا إمكانيات صناعية ولو جزئية واقتصادية فعلية للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية؟

■ إن خيار التصدير كمحرك للنمو الاقتصادي واقعي جداً، ولذا دروس يمكن الاستفادة منها خلال الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٣ حيث زادت الصادرات على المستوردة، والإمكانيات متاحة لتحقيقه إذا تم التعامل مع الموضوع بشكل حاسم وجدي والاستفادة من الدروس الماضية.

إن الحكومة في هذا السياق أصدرت الإستراتيجية الوطنية للتصدير، وتعمل على تنفيذها عبر دعم القطاع الزراعي الذي يعتبر أحد المصادر المهمة للمواد الأولية للصناعة، إضافة إلى الدعم المقدم للصناعيين عن طريق إصدار التشريعات والقرارات كان لها أثر كبير في هذا المجال ككسر احتكار بعض الجهات لاستيراد المواد الأولية والسماح باستيرادها لأي كان وبأي كمية طالما حقق ذلك التنمية المرجوة.

وكان لهذه القرارات دور كبير في عودة عجلة الإنتاج للعديد من المجالات الصناعية سواء غذائية أم نسيجية أو هندسية.. إلخ، وفعلاً استطاع المنتج السوري الوصول إلى أكثر من ١٠٠ دولة على

والتصدير كانت محور حديث الوزير يوسف لـ«الوطن»، وفيما يلي نص الحوار:

**{ إستراتيجية للصناعة وإعادة تقييم المؤسسات والمعامل بالكامل وإيجاد الحلول الإستراتيجية للإقلاع فيها مجدداً ضمن حلول مستدامة }**